حرية الإعلام في البيئة الرقمية :
جدلية الانفتاح الإعلامي ومتطلبات الضبط الأخلاقي والمهني

Media Freedom in the Digital Age:
The Dialectic of Media Openness and the Imperatives of Ethical and Professional Regulation

أ.د/كريم دواجي
جامعة الجزائر 3
daouadjik56@gmail.com

ملخص

أفضت الثورة الرقمية إلى إحداث تحوّلات جذرية في بنية النظام الإعلامي، حيث لم تعد عملية إنتاج الأخبار وتداولها حكرًا على المؤسسات الصحفية التقليدية، بل أصبح الفضاء الرقمي مجالًا مفتوحًا يشارك فيه الأفراد والمنصّات الرقمية على حد سواء، وهو ما وسّع من نطاق حرية التعبير وأتاح فرصًا غير مسبوقة للوصول إلى المعلومة، غير أنّ هذا الانفتاح رافقته إشكالات معقّدة تتعلق بانتشار الأخبار الزائفة، وتراجع معايير التحقق، وانتهاك الخصوصية، وتنامي خطاب التحريض والكراهية، فضلًا عن هيمنة الشركات الرقمية الكبرى على الفضاء العام. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم حرية الإعلام في البيئة الرقمية، والكشف عن التحولات التي طرأت عليه بفعل توظيف التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال، مع التركيز على طبيعة الالتزامات الأخلاقية والقانونية والمهنية التي أفرزها هذا التحول، ودور الصحفي والمؤسسة الإعلامية في ضمان حق الجمهور في إعلام موثوق ومتوازن.

الكلمات المفتاحية : حرية الإعلام – البيئة الرقمية – المسؤولية الإعلامية – الإعلام الجديد – أخلاقيات المهنة – الثورة الرقمية

Abstract

The digital revolution has led to profound transformations in the structure of the media system, where the process of producing and disseminating news is no longer the exclusive domain of traditional journalistic institutions. Instead, the digital space has become an open field where individuals and digital platforms alike participate, thereby expanding the scope of freedom of expression and providing unprecedented opportunities for accessing information. However, this openness has been accompanied by complex issues related to the spread of false news, the decline of verification standards, violations of privacy, the rise of hate speech and incitement, as well as the dominance of major digital corporations over the public sphere. In this context, the study aims to analyze the concept of media freedom in the digital environment and to reveal the transformations it has undergone due to the intensive use of modern technologies in media and communication. The study focuses on the nature of the ethical, legal, and professional obligations that this transformation has generated, as well as the role of journalists and media institutions in ensuring the public's right to reliable and balanced information.

Keywords: Media Freedom – Digital Environment – Media Responsibility – New Media – Professional Ethics – Digital Revolution.



رقمنة
مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية

المجلد 06 | العدد 01
جوان 2026
الصفحات 31 - 42

ردمد | ISSN-2773-4285
EISSN | 2830-8417
الإيداع القانوني | 07/2021
العنوان | 11، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر العاصمة.
الفاكس | 50 88 23 (023)
الهاتف | 75 29 62 (0561)

تاريخ الاستلام 2026/06/02
تاريخ القبول 2026/06/27
تاريخ النشر 2026/06/30

المؤلف المرسل |
كريم دواجي
daouadjik56@gmail.com

1. مقدمة:

شهد المجال الإعلامي خلال العقود الأخيرة تحوّلات جذرية غير مسبوقة بفعل الثورة الرقمية التي مست مختلف أنساق الاتصال والإنتاج الإعلامي، حيث انتقل الإعلام من نموذج تقليدي يقوم على الاتصال الأحادي والوسائل المحدودة، إلى بيئة رقمية مفتوحة تتميّز بالتفاعلية والسرعة والتعدد والانتشار اللامحدود، وهو ما جعل من التحول الرقمي منعطفًا تاريخيًا أعاد تشكيل المنظومة الإعلامية من حيث الأدوار، والوظائف، والمعايير المهنية. ولم يعد الإعلام في صورته الجديدة مجرّد ناقل للأخبار، بل أصبح فضاءً ديناميكيًا تنتج فيه المعلومة وتُعاد صياغتها في الزمن الحقيقي، ضمن سياق اتصالي مفتوح تحكمه خوارزميات غير مرئية، وتتنافس فيه منصات متعددة على جذب اهتمام الجمهور والتأثير في توجهاته.

وقد انعكس هذا التحوّل بصورة مباشرة على مفهوم حرية الإعلام، الذي تطوّر من كونه حقًا مقصورًا على المؤسسات الصحفية المعترف بها، إلى ممارسة يومية مفتوحة أمام الأفراد عبر الفضاء الرقمي، حيث أصبح كل مستخدم محتملًا فاعلًا إعلاميًا قادرًا على إنتاج المحتوى ونشره والتأثير في الرأي العام. هذا التحوّل البنيوي أدّى إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإعلام والجمهور، وتفكيك ثنائية المرسل والمتلقي، كما أضعف الحدود بين الإعلامي والمواطن العادي، وأتاح ما يُعرف بـ "صحافة المواطن"، التي رغم إسهامها في كسر احتكار الخبر وتوسيع فضاءات التعبير، فإنها في المقابل طرحت مشكلات جديدة تتعلق بالمصداقية، والموضوعية، والمسؤولية القانونية.

وفي هذا السياق، برز فاعلون جدد في المشهد الإعلامي، أبرزهم المؤثرون الرقميون، وصنّاع المحتوى، والمنصّات متعددة الجنسيات، التي لم تعد مجرد وسائط نقل، بل تحوّلت تدريجيًا إلى قوى رمزية واقتصادية تتحكم في تدفقات المعلومات، وتعيد تشكيل الأجندة الإعلامية، وهو ما جعل الإعلام الرقمي مجالًا تتقاطع فيه اعتبارات الحرية بمصالح سياسية وتجارية وتقنية معقدة. كما أسهم ظهور الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي في تعميق هذه الإشكالات، من خلال إتاحة إمكانيات غير مسبوقة في إنتاج النصوص، والصور، والفيديوهات المركبة، ما وسّع من دائرة التضليل الإعلامي، وفرض واقعًا جديدًا يتطلّب مقاربات تنظيمية وأخلاقية أكثر صرامة.

وإزاء هذا الواقع المتحوّل، لم يعد النقاش حول حرية الإعلام مقصورًا على نطاق الحقوق الأساسية فحسب، بل أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالإشكالات المتعلقة بالأمن الرقمي، وحماية الخصوصية، والتلاعب بالمعلومات، وخطاب الكراهية، واحتكار المنصّات الكبرى للفضاء العام الرقمي. ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية لهذه الدراسة، والمتمثلة في التساؤل التالي: كيف أثّر توظيف التكنولوجيات الجديدة في حرية الإعلام؟ وما هي الالتزامات التي فرضتها الثورة الرقمية على الممارسة الإعلامية؟ وهو تساؤل يعكس طبيعة التوتر القائم بين اتساع مجال الحرية من جهة، وتزايد الحاجة إلى الضبط والمسؤولية من جهة أخرى، في ظل بيئة رقمية تتسم بعدم الاستقرار وسرعة التحوّل.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم حرية الإعلام في البيئة الرقمية، وتتبّع تحوّلاته في ظل المتغيرات التكنولوجية، والكشف عن طبيعة الالتزامات المهنية والأخلاقية والقانونية التي أفرزتها الثورة الرقمية، كما تسعى إلى إبراز دور الصحفي والمؤسسة الإعلامية والجمهور في ترسيخ نموذج إعلامي يقوم على الحرية المسؤولة، بعيدًا عن الفوضى الإعلامية والانفلات القيمي. كما ترمي إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الإعلام الرقمي في المجتمعات العربية، خاصة في ظل هشاشة الأطر التنظيمية، وضعف الثقافة الإعلامية الرقمية، وتأثير المنصّات العابرة للحدود.

وتعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات النظرية، والنصوص القانونية المنظمة للعمل الإعلامي، إلى جانب دراسة بعض النماذج الرقمية، بقصد تقديم قراءة علمية معمّقة ومتكاملة لطبيعة العلاقة بين الحرية الإعلامية والالتزام المهني في البيئة الرقمية. ويُعد هذا المنهج الأنسب بالنظر إلى طبيعة الدراسة التي تسعى إلى فهم الظاهرة لا إلى قياسها إحصائيًا، وتحليلها في سياقها الاجتماعي والسياسي والتقني.

2. مفهوم حرية الإعلام وتطوّرها التاريخي:

يُعدّ مفهوم حرية الإعلام من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي والقانوني الحديث، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لبناء المجتمعات الديمقراطية، وضمان الحق في المعرفة، وتعزيز المشاركة السياسية الواعية. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بحرية التعبير، غير أنّه يكتسي بعدًا مؤسساتيًا يتجاوز التعبير الفردي ليشمل حق المجتمع في تلقي المعلومات، وحق وسائل الإعلام في نقل الأحداث دون تدخل تعسّفي أو رقابة مسبقة غير مبررة. وقد تطور هذا المفهوم تاريخيًا بتطوّر النظم السياسية والاجتماعية، حيث انتقل من كونه مطلبًا فلسفيًا مرتبطًا بالنخب الفكرية، إلى حق دستوري مُقنّن في معظم دول العالم.

من الناحية الفكرية، تناول فلاسفة التنوير مفهوم حرية الإعلام باعتباره امتدادًا طبيعيًا لحرية الرأي والتعبير. فقد اعتبر جون ستيوارت ميل أن حرية التعبير تشكل شرطًا أساسيًا لتقدّم المجتمع، بحكم أنّ تداول الأفكار بحرية يتيح تصحيح الأخطاء وبلورة الحقيقة[1]. كما أكّد فقهاء القانون الدستوري أنّ حرية الإعلام تعد ضمانة ضد الاستبداد السياسي، كونها تمكّن من مراقبة أداء السلطة، وتشكّل أحد أوجه الفصل بين السلطات. وفي هذا الإطار، لم تعد حرية الإعلام مجرد امتياز تمنحه الدولة، بل حقًّا أصيلًا يتصل بالحقوق اللصيقة بالإنسان.

أما في التحليل القانوني، فتُعرّف حرية الإعلام بأنها حق الأفراد والمؤسسات الإعلامية في جمع المعلومات ونشرها دون قيود غير مشروعة، مع الالتزام بالحدود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين، والنظام العام، والآداب العامة. ويؤكد الفقه القانوني المعاصر على أن حرية الإعلام ليست مطلقة، بل تخضع لمعادلة دقيقة بين الحرية والمسؤولية، وهو ما يظهر جليًا في طبيعة التشريعات الإعلامية التي تجمع بين حماية حرية التعبير، وتجريم القذف، والتشهير، وانتهاك الخصوصية.

وتاريخيًا، لم تكن حرية الإعلام مكتسبة دفعة واحدة، بل جاءت نتيجة صراعات طويلة بين السلطة والمجتمع، خصوصًا في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث شهدت الصحافة قيودًا صارمة من قبل الأنظمة الملكية، قبل أن تتبلور بشكل تدريجي مع صعود الفكر الليبرالي. وقد شكّل إلغاء الرقابة المسبقة على الصحف إحدى العلامات الفارقة في تطور حرية الإعلام، كما ساهمت الثورات الأوروبية والثورتان الأمريكية والفرنسية في ترسيخ هذا الحق ضمن الدساتير الأولى، التي نصّت على حماية حرية الفكر والتعبير بوصفها من الحقوق الأساسية للمواطن.

ومع دخول القرن العشرين، تعزّزت حرية الإعلام كقيمة عالمية، ولم تعد مقصورة على حدود الدولة، بل أُدرجت ضمن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. فقد أقرّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في مادته التاسعة عشرة بأن لكل شخص حقًّا في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون مضايقة، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية[2]. ويُعد هذا النصّ الأساس المرجعي العالمي لضمان حرية الإعلام في مختلف التشريعات الوطنية.

كما أكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 هذا الحق في المادة التاسعة عشرة، التي نصّت على حماية حرية التعبير وحرية تلقي ونقل المعلومات، مع الإشارة إلى إمكانية تقييد هذا الحق في حالات استثنائية تتعلق بحماية الأمن القومي أو النظام العام أو حقوق الغير[3]. ويبيّن هذا النصّ الطبيعة غير المطلقة لحرية الإعلام، حيث يخضع هذا الحق لضوابط قانونية تهدف إلى منع إساءة استعماله.

وعلى المستوى الإقليمي، كرّس الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، حرية الإعلام باعتبارها عنصرًا جوهريًا في بناء دولة القانون، وهو ما يعكس الإجماع الدولي على مركزية هذا الحق في المجتمعات المعاصرة. غير أنّ تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع يظل متفاوتًا من دولة لأخرى، تبعًا للسياق السياسي، ومستوى تطور التشريعات، واستقلال القضاء، وطبيعة النظام الإعلامي.

ومع التحول نحو البيئة الرقمية، بات مفهوم حرية الإعلام أكثر تعقيدًا، حيث لم يعد مقتصرًا على الصحافة المطبوعة أو وسائل البث التقليدية، بل امتد إلى منصّات الإنترنت، ما فرض تحديات جديدة لم تكن مطروحة في السابق، من قبيل الرقابة الرقمية، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على تدفّق المعلومات، وظهور خوارزميات تُعيد تشكيل المشهد الإعلامي بعيدًا عن التدخل البشري المباشر. وهو ما يفتح المجال لإعادة قراءة مفهوم الحرية الإعلامية وفق مقاربة جديدة تراعي التحولات التكنولوجية المتسارعة، دون الإخلال بجوهر الحق في التعبير والتواصل.

3. البيئة الرقمية وتحولات الممارسة الإعلامية

أفرزت الثورة الرقمية ما يُعرف بالبيئة الرقمية بوصفها فضاءً اتصاليًا جديدًا يتجاوز الأطر التقليدية للإعلام، حيث لم تعد المعلومة تنتقل عبر قنوات أحادية الاتجاه، بل أصبحت جزءًا من منظومة تفاعلية معقّدة تتداخل فيها التكنولوجيا مع التواصل الاجتماعي والثقافي والسياسي. وتُعرّف البيئة الرقمية بأنها الإطار الشبكي الذي تتداول فيه المعلومات عبر الوسائط الإلكترونية، اعتمادًا على البنية التكنولوجية لشبكات الإنترنت، والمنصات الرقمية، والبرمجيات الذكية، والتطبيقات التفاعلية، والتي تتيح إنتاج المحتوى، وتخزينه، ومعالجته، وتوزيعه بشكل فوري وعابر للحدود الجغرافية .(Castells, 2010) وتمتاز هذه البيئة بعدد من الخصائص الجوهرية، أبرزها: التفاعلية، والآنية، والتعددية، واللامركزية، مما جعل الاتصال أكثر سرعة وتنوّعًا وتأثيرًا من أي وقت مضى.

وقد أدى الانتقال إلى البيئة الرقمية إلى بروز نمط جديد من الإعلام يُعرف بالإعلام التفاعلي، والذي يقوم على التفاعل بين المرسل والمتلقي في إنتاج المحتوى واستقباله، بعد أن كان المتلقي في الإعلام التقليدي طرفًا سلبيًا يقتصر دوره على الاستقبال. ففي الإعلام الرقمي، أصبح الجمهور شريكًا فعّالًا في العملية الاتصالية، يعلّق ويشارك وينتج مضامين خاصة به، الأمر الذي ألغى إلى حد كبير فكرة السيطرة المطلقة للمؤسسة الإعلامية على تدفّق المعلومات. ويقوم الإعلام التفاعلي على تقنيات تمكّن المستخدم من اختيار المحتوى، وتوقيته، وصيغته، كما تسمح له بالتأثير في ترتيب الأخبار وأولويات النشر عبر الخوارزميات الذكية التي تعيد تشكيل المحتوى وفق الاهتمامات الفردية .(Jenkins, 2006) وقد ساهم هذا التحول في إعادة رسم العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها، حيث لم تعد المؤسسة الإعلامية المصدر الوحيد للمعلومة، بل باتت واحدة من بين أطراف متعددة في النظام الإعلامي الرقمي.

ومن مظاهر هذا التحول أيضًا بروز ما يُعرف بصحافة المواطن، التي تُعد نتيجة طبيعية لتيسير أدوات النشر والإنتاج الإعلامي عبر الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبح المواطن قادرًا على توثيق الأحداث وبثّها لحظة وقوعها، دون الحاجة إلى المرور عبر المؤسسات الإعلامية التقليدية. وقد أسهمت صحافة المواطن في كسر احتكار الخبر، وإبراز قضايا لم تكن تتصدر الأجندة الإعلامية من قبل، خاصة في ظل الأزمات والكوارث والأحداث السياسية الكبرى. غير أنّ هذا الشكل الجديد من الصحافة، رغم ما يحمله من إمكانات ديمقراطية، يطرح في المقابل مشكلات تتعلق بغياب التكوين المهني، وضعف الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وانتشار المحتوى غير الدقيق أو المضلل(Allan, 2013) ، الأمر الذي يعيد طرح مسألة المسؤولية الإعلامية في سياق جديد، تتداخل فيه الأدوار المهنية بالأدوار الفردية.

كما أدى هذا التحوّل إلى تلاشي الحدود التقليدية بين المرسل والمتلقي، حيث اندمج الدوران في شخصية واحدة تتمثل في "المستخدم المنتج للمحتوى(Prosumer) "، الذي يجمع بين الاستهلاك والإنتاج في آن واحد. ولم يعد المتلقي مجرد مستهلك سلبي للمعلومة، بل أصبح مشاركًا في صنعها وإعادة توجيهها وتأويلها، وهو ما غيّر طبيعة العملية الاتصالية تغييرًا جذريًا، حيث باتت تقوم على التفاعل والتناص والتداول بدل الخطاب الأحادي. وقد نتج عن ذلك تفكك السلطة الرمزية للمؤسسات الإعلامية تدريجيًا، مقابل بروز سلطة رقمية لا مركزية تستمد قوتها من سرعة الانتشار وعدد المتابعين وتوجيه الخوارزميات.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من مخاطر، إذ أدّى غياب المعايير المهنية لدى كثير من المستخدمين إلى انتشار الأخبار الزائفة وخطاب التحريض، كما أسهمت الخوارزميات في خلق ما يُعرف بـ "فقاعات المعلومات"، حيث يُحاصر المستخدم بمحتوى يتوافق مع

ميوله، مما يعزز الاستقطاب الفكري ويحدّ من التعددية الإعلامية. وهو ما يجعل البيئة الرقمية، رغم ما توفره من فرص غير مسبوقة لحرية التعبير، مجالًا يحتاج إلى تنظيم ذكي لا يمس جوهر الحرية، ويضمن في الوقت نفسه حقوق الأفراد والمجتمع.

4. حرية الإعلام في المنصات الرقمية

مع توسع انتشار الإنترنت وتنامي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، شهدت حرية التعبير في الفضاء الرقمي اتساعًا كبيرًا لم تعرفه وسائل الإعلام التقليدية، حيث أتيح للأفراد فرص غير مسبوقة للتعبير عن آرائهم، ومشاركة المعلومات، والمشاركة في النقاشات العامة دون الحاجة إلى المرور عبر مؤسسات إعلامية رسمية. ويعزى هذا التوسع إلى الخصائص التقنية للإنترنت التي تتيح التعددية، والانفتاح، وسهولة الوصول إلى الجمهور، مما خلق فضاءً إعلاميًا ديناميكيًا متعدد الأصوات والمشارب .(MacKinnon, 2012) بيد أن هذا الانفتاح الواسع، رغم ما يحمله من إمكانات لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، صاحبه ظهور تحديات تتمثل في انتشار المحتوى الضار، والتحريض، والتضليل، وهو ما أعاد فتح نقاشات حول الحدود القانونية والأخلاقية لحرية التعبير في السياقات الرقمية.

وفي هذا الإطار، أصبحت الصحافة الرقمية بديلًا حيويًا للصحافة التقليدية، إذ توفر وسائل تقنية متطورة تمكن الصحفيين من إنتاج ونشر الأخبار بسرعة أكبر وبكلفة أقل، مع إمكانية التفاعل المباشر مع الجمهور. وتمتاز الصحافة الرقمية بقدرتها على استثمار الوسائط المتعددة مثل الفيديوهات والصور والتفاعلات الفورية، ما يسهم في إثراء التجربة الإعلامية. كما ساهمت في تنويع مصادر الأخبار، وكسر احتكار المؤسسات الكبرى للمعلومات، مما يُعد تطورًا مهمًا في تعزيز حرية الإعلام .(Pavlik, 2001) غير أن الصحافة الرقمية تواجه تحديات من قبيل الحاجة إلى تحقيق الاستدامة المالية، وضمان جودة المحتوى، والتعامل مع ظاهرة الأخبار الزائفة التي قد تؤثر على مصداقية المصادر الرقمية.

من جانب آخر، فرضت المنصات الرقمية نموذج إعلامي جديدًا خارج رقابة المؤسسات التقليدية التي كانت تضع ضوابط للخطاب الإعلامي، سواء عبر القوانين أو المواثيق المهنية، ما منح الفضاء الرقمي طابعًا من الحرية غير المسبوقة. هذا الواقع مكّن المستخدمين من التعبير بحرية، لكنه أدى أيضًا إلى انفلات في بعض الحالات، حيث تنامت ظواهر خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، والانتهاكات الحقوقية دون مساءلة واضحة، بسبب غياب آليات تنظيمية فعالة أو تعارض المصالح الاقتصادية والتقنية مع حماية الحقوق .(Gillespie, 2018)كما أن الاحتكار النسبي لبعض الشركات الرقمية الكبرى للفضاء الإعلامي أدى إلى ممارسات تنظيمية ذاتية غير شفافة، وهو ما يطرح إشكالات تتعلق بحرية الإعلام وحماية الحقوق الرقمية في آن واحد.

يُظهر هذا السياق أن حرية الإعلام في المنصات الرقمية تتسم بديناميكية مركبة تجمع بين الاتساع في المجال والقيود غير الرسمية الناجمة عن الطبيعة التقنية والسياسية لهذه المنصات، مما يفرض تحديات جديدة على صناع القرار القانوني والإعلامي من أجل وضع أطر تنظيمية توازن بين حرية التعبير والحماية من الأضرار، وفي الوقت ذاته تحترم خصوصية المستخدمين وتكفل شفافية عمل المنصات.

5. التحديات التي تواجه حرية الإعلام الرقمية

مع توسع الفضاء الرقمي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، برزت مجموعة من التحديات المعقدة التي تؤثر على حرية الإعلام وتضعها أمام مخاطر عدة تتطلب تفكيكها ودراسة معمقة. من أبرز هذه التحديات تأتي الرقابة الرقمية التي باتت تشكل أداة تحكم متطورة تستخدمها بعض الحكومات والجهات الفاعلة للحد من حرية التعبير على الإنترنت، من خلال مراقبة المحتوى، وحجب المواقع، وفرض قيود على النشر، وكذلك عبر توظيف تقنيات متقدمة لمراقبة نشاط الأفراد، وهو ما يهدد الخصوصية ويضعف من استقلالية الإعلام الرقمي .(Deibert, 2013) وتُستخدم هذه الرقابة بأشكال متعددة، تتراوح بين الرقابة الصارمة والرقابة الخفية، مما يجعل حرية الإعلام الرقمية محاصرة ضمن سياقات جيوسياسية وأمنية معقدة.

إضافة إلى ذلك، تبرز مشكلة الاحتكار الرقمي الذي تسيطر فيه عدد محدود من الشركات العملاقة على معظم المنصات الرقمية، وبالتالي على تدفق المعلومات ومراقبة المحتوى، وهو ما يمنحها قوة غير مسبوقة في تشكيل الخطاب الإعلامي وتوجيه الرأي العام، إلى جانب القدرة على فرض سياسات محتوى قد لا تتوافق مع مبادئ حرية الإعلام أو الحقوق الرقمية للجمهور .(Srnicek, 2017) هذا الاحتكار يخلق نوعًا من الاعتماد القسري على هذه المنصات، مما يقيد تعددية المصادر ويؤثر على التنافسية الإعلامية.

ولا يمكن إغفال تحدي التضليل الإعلامي، الذي أصبح ظاهرة متفشية في الفضاء الرقمي، حيث تُنتج وتُنشر أخبار ومعلومات زائفة بقصد التضليل، أو لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. هذا التضليل يعزز عدم الثقة في المؤسسات الإعلامية ويُضعف من قدرة الجمهور على التمييز بين المعلومة الصحيحة والزائفة، مما يؤدي إلى بلبلة الرأي العام وإضعاف النسيج الاجتماعي (Wardle & Derakhshan, 2017).ويصبح دور أدوات التحقق من المعلومات والمواثيق المهنية أكثر أهمية في مواجهة هذه الظاهرة.

كما يشكل خطاب الكراهية تحديًا خطيرًا آخر، إذ يسمح الفضاء الرقمي بانتشار رسائل تحريضية تستهدف فئات معينة على أساس العرق، الدين، الجنس أو الرأي السياسي، مما يولد توترات اجتماعية وينخر القيم الديمقراطية ويهدد السلام الاجتماعي. تتطلب هذه الظاهرة توازنًا دقيقًا بين حماية حرية التعبير وضمان عدم إتاحة منصة لتحريض الكراهية والعنف.(Citron, 2014)

أخيرًا، يعد التلاعب بالمعلومات، سواء عبر الخوارزميات التي تعزز انتشار محتوى معين، أو عبر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى مزيف(Deepfakes) ، من أخطر التحديات التي تواجه حرية الإعلام الرقمية. هذا التلاعب يقوّض مصداقية الإعلام ويجعل السيطرة على المحتوى وتقييمه أمرًا بالغ الصعوبة، مما يحتم تطوير أدوات تقنية وأطر قانونية وأخلاقية للحد منه (Chesney & Citron, 2019).

6. الالتزامات المهنية للصحفي الرقمي

مع توسع دور الصحافة الرقمية وتنامي تأثيرها في تشكيل الرأي العام، برزت الحاجة الماسة إلى تعزيز الالتزامات المهنية التي تضمن جودة وموثوقية المحتوى المنشور، خاصة في ظل سرعة تداول المعلومات وسهولة نشرها عبر الشبكات الرقمية. فالصحفي الرقمي، الذي بات يعمل في بيئة تتسم بالضغط الزمني والتنافسية الشديدة، لا يمكنه التخلي عن مبادئ المهنة الأساسية، التي تكتسب أبعادًا جديدة في السياق الرقمي.

أول هذه الالتزامات هو التدقيق الدقيق في المصادر، الذي يشكل حجر الزاوية في بناء المصداقية الإعلامية. إذ يُتوقع من الصحفي الرقمي أن يتحقق من صحة المعلومات قبل نشرها، عبر مراجعة أكثر من مصدر مستقل، أو التواصل المباشر مع الأطراف المعنية. ويكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة مع انتشار الأخبار الكاذبة والتضليل الرقمي، حيث يصبح التحقق المهني هو الخط الدفاعي الأول ضد المحتوى الزائف .(Silverman, 2015) ومن دون هذا التدقيق، تصبح الصحافة الرقمية أداة لنشر الفوضى بدلًا من أن تكون مصدرًا موثوقًا للمعلومة.

ثانيًا، احترام الخصوصية يعدّ من المبادئ الأخلاقية والقانونية الأساسية التي يجب أن يلتزم بها الصحفي الرقمي. فالانتقال إلى البيئة الرقمية لا يعني تجاوز الحقوق الشخصية أو استغلال البيانات الخاصة دون إذن، بل على العكس، فإن تعقيد وسائل التواصل الرقمية يجعل من احترام الخصوصية أمرًا حيويًا للحفاظ على الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام .(Napoli, 2019) ويشمل ذلك الحذر في نشر المعلومات الحساسة أو التي قد تضر بالأفراد، خصوصًا في قضايا النزاعات أو الجرائم.

ثالثًا، الفصل الواضح بين الرأي والخبر يُعتبر من المعايير المهنية الضرورية، إذ لا بد من تمييز المحتوى الموضوعي المبني على حقائق من وجهات النظر الشخصية أو التحليلات، لتجنب التضليل أو الخلط لدى الجمهور. هذا الفصل يضمن شفافية الإعلام ويعزز ثقة

المتلقي، حيث يتوقع منه الحصول على معلومة دقيقة ومستقلة بعيدًا عن التحيزات .(Wardle & Derakhshan, 2017) في الإعلام الرقمي، الذي يكثر فيه المحتوى المختلط والمتداخل، يصبح هذا الالتزام أكثر إلحاحًا.

رابعًا، النزاهة المهنية تمثل الأساس الأخلاقي الذي يحكم سلوك الصحفي، ويشمل الصدق، والحيادية، وتجنب تضارب المصالح، والالتزام بالقيم الإنسانية. وتزداد أهمية النزاهة في البيئة الرقمية نظرًا لإغراءات السريع والتفاعلي، حيث قد يميل البعض إلى التضحية بالمبادئ من أجل السبق أو الإثارة. من هنا فإن الحفاظ على نزاهة العمل الإعلامي يعزز من مصداقية المؤسسة الصحفية والمهنيين العاملين فيها (Kovach & Rosenstiel, 2014).

أخيرًا، التحقق قبل النشر هو خطوة حاسمة يجب على الصحفي الرقمي اعتمادها دائمًا، حيث تشمل مراجعة المحتوى من حيث الدقة اللغوية، والتحقق من الصور والفيديوهات المرافقة، والتأكد من خلو الأخبار من التحريف أو الإضافة غير المبررة. هذا الالتزام يعكس المسؤولية المهنية تجاه الجمهور، ويحد من انتشار الأخطاء التي قد تكون لها تأثيرات سلبية واسعة النطاق.(Silverman, 2015)

إن الالتزام بهذه المبادئ المهنية يشكل الضمان الأساسي لحرية إعلام مسؤولة، توازن بين حق الجمهور في المعرفة، وحماية الحقوق الفردية، وضبط محتوى الإعلام الرقمي في بيئة متغيرة ومعقدة.

7. الالتزامات الأخلاقية في الإعلام الرقمي

تشكل الأخلاقيات ركيزة أساسية في ممارسة الإعلام الرقمي، خصوصًا في ظل التطورات التكنولوجية التي غيرت طبيعة صناعة المحتوى وأساليب النشر، ما فرض ضرورة إعادة تأطير المبادئ الأخلاقية بما يتلاءم مع خصائص البيئة الرقمية. ويشمل ذلك مجموعة من الالتزامات التي تهدف إلى حماية الجمهور وضمان استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول.

أولًا، أخلاقيات النشر الرقمي تركز على ضمان نشر محتوى صادق وشفاف، مع احترام حقوق الأفراد وكرامتهم، وعدم استغلال المساحات الرقمية لنشر الأخبار الكاذبة أو التشهير أو التحريض. ويستلزم ذلك احترام خصوصية المصادر، وتجنب المبالغة أو التحريف في عرض الأحداث، والالتزام بمعايير المهنة حتى في بيئة يسهل فيها التلاعب بالمعلومات .(Singer, 2010) كما يُتوقع من الصحفيين الرقميين الالتزام بالحياد، والابتعاد عن تضليل الجمهور عبر نشر معلومات غير دقيقة أو مشوهة.

ثانيًا، مع انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الإعلام، برزت الحاجة إلى وضع إطار أخلاقي يحدد حدود استخدام هذه التكنولوجيا. فتوظيف الذكاء الاصطناعي في التحرير، والتحقق من الأخبار، والتوصية بالمحتوى يحمل في طياته مخاطر مثل التحيز في الخوارزميات، وانتهاك الخصوصية، وإنتاج محتوى مزيف (deepfakes) أو مضلل .(Floridi et al., 2018) لذا يجب على المؤسسات الإعلامية وضع معايير واضحة تضمن الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي، مع احترام الحقوق الأساسية وحماية الجمهور من الاستغلال أو التضليل.

ثالثًا، حماية الجمهور من التضليل تُعدّ من أهم الالتزامات الأخلاقية التي تقع على عاتق الإعلام الرقمي. فالتضليل الإعلامي ينتشر بسهولة ويسر عبر الشبكات الرقمية، مما يستوجب اعتماد استراتيجيات فعالة للتحقق من المعلومات، والتوعية الإعلامية للجمهور، وتوفير أدوات تساعد المستخدمين على التمييز بين الأخبار الصحيحة والمزيفة .(Wardle & Derakhshan, 2017) وتلعب المؤسسات الإعلامية دورًا فاعلًا في تعزيز ثقافة التحقق والشفافية، بما يحدّ من انتشار المعلومات المضللة ويحافظ على صحة الحوار العام.

رابعًا، أخلاقيات الصورة والمحتوى المرئي تكتسب أهمية خاصة في الإعلام الرقمي، حيث يشكل المحتوى البصري أداة قوية للتأثير على الجمهور. من هذا المنطلق، يجب التأكد من أن الصور والفيديوهات المستخدمة لم تُعدّل أو تُحرّف بطريقة تشوه الحقيقة أو تخدع

المشاهد، مع احترام حقوق الملكية الفكرية وخصوصية الأشخاص المصوّرين .(Iggers, 2014) ويشمل ذلك التعامل الحذر مع المحتوى المرئي الذي قد يحوي مشاهد عنف أو انتهاكات، مع مراعاة تأثيره النفسي والاجتماعي.

بذلك، تُعدّ الالتزامات الأخلاقية في الإعلام الرقمي أساسًا لحماية الفضاء الإعلامي من الانحرافات، وتعزيز الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، وضمان توظيف التكنولوجيا في خدمة الحقيقة والمصلحة العامة، في بيئة رقمية معقدة ومتغيرة.

8. الالتزامات القانونية في الإعلام الرقمي

تمثل الالتزامات القانونية حجر الزاوية في تنظيم الممارسات الإعلامية الرقمية، حيث تفرض الأطر التشريعية حدودًا واضحة لما يمكن نشره وتداوله عبر الوسائط الرقمية، بهدف حماية الحقوق وضمان بيئة إعلامية مسؤولة.

أولاً، المسؤولية القانونية عن المحتوى الرقمي تعني تحميل الناشرين والمنتجين للمحتوى مسؤولية ما ينشرونه، خاصة إذا كان يتضمن أخبارًا كاذبة أو تحريضًا على العنف أو انتهاكًا للحقوق الشخصية. وتختلف آليات هذه المسؤولية وفقًا للأنظمة القانونية، لكنها تشترك في ضرورة وجود قواعد واضحة لمعاقبة التجاوزات، وهو ما يفرض على الصحفي والمؤسسات الإعلامية الالتزام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالنشر الرقمي.(Balkin, 2018)

ثانيًا، قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية تلعب دورًا حاسمًا في مواجهة المخاطر التي ترافق الإعلام الرقمي، مثل القرصنة، والاختراقات، والجرائم المرتبطة بنشر المحتوى الضار أو المضلل. وتساهم هذه القوانين في توفير آليات قانونية رادعة تضمن أمن الفضاء الرقمي وحماية المستخدمين، كما تفرض على وسائل الإعلام مراعاة شروط الأمان السيبراني في تعاملها مع المعلومات.(Wall, 2017)

ثالثًا، حماية المعطيات الشخصية باتت ضرورة قانونية وأخلاقية في العصر الرقمي، خاصة بعد التوسع في جمع البيانات وتحليلها عبر المنصات الإعلامية. وتفرض التشريعات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي قيودًا صارمة على جمع واستخدام البيانات، ما يستوجب على المؤسسات الإعلامية ضمان سرية وخصوصية معلومات الجمهور، مع إعطائهم حق التحكم في بياناتهم.(Kuner, 2017)

رابعًا، حقوق الملكية الفكرية تحمي الإبداعات الصحفية والمحتوى الرقمي من الانتهاك والسرقة، وتشجع على الابتكار والإبداع الإعلامي. وتشمل هذه الحقوق حقوق النشر، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، مما يحتم على الإعلاميين احترام هذه الحقوق وعدم الانخراط في القرصنة أو النسخ غير القانوني.(Samuelson, 2016)

9. مسؤولية المؤسسة الإعلامية في البيئة الرقمية

تقع على عاتق المؤسسة الإعلامية مسؤوليات متعددة تهدف إلى ضمان التزام الصحفيين بأعلى معايير المهنية والأخلاقية، وتحقيق جودة المحتوى، وحماية سمعة المؤسسة في الفضاء الرقمي.

أولاً، وضع مواثيق أخلاقية رقمية يعد من الخطوات الأساسية لتنظيم العمل الإعلامي داخل المؤسسات، إذ تحدد قواعد السلوك، والمعايير المهنية، وآليات التعامل مع التحديات الرقمية. تساعد هذه المواثيق في توحيد الرؤية وتوجيه العاملين نحو ممارسة إعلامية مسؤولة ومتوازنة.(Wardle & Derakhshan, 2017)

ثانيًا، مرافقة الصحفيين بالتكوين المستمر ضرورة حتمية، نظرًا للتطور السريع في أدوات وتقنيات الإعلام الرقمي. فتدريب الصحفيين على مهارات التحقق من المعلومات، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفهم الأبعاد القانونية والأخلاقية يساعدهم في التعامل بكفاءة مع بيئة عملهم الجديدة.(Deuze, 2019)

ثالثًا، مراقبة الجودة الإعلامية تضمن التزام المحتوى الرقمي بالمعايير المهنية، من حيث الدقة، والموضوعية، والشفافية، وهذا يتطلب وجود فرق مختصة أو وحدات رقابية داخل المؤسسة تتابع المحتوى وتنبه إلى الانحرافات أو الأخطاء.(Pavlik, 2013)

رابعًا، إدارة الأزمات الرقمية أصبحت من المهام الحيوية للمؤسسات الإعلامية، حيث تتيح التعامل السريع والفعّال مع الأزمات الناتجة عن الأخبار الزائفة، أو الهجمات السيبرانية، أو الأخطاء المهنية التي قد تؤثر على سمعة المؤسسة. تعتمد الإدارة الفعالة للأزمات على خطط مسبقة وإجراءات واضحة للتواصل مع الجمهور وتصحيح **المبحث الثالث: نحو مقاربة متوازنة لحرية الإعلام الرقمية**

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها الفضاء الإعلامي الرقمي، تبرز الحاجة إلى مقاربة متوازنة تضمن حرية الإعلام مع الحفاظ على النظام والمسؤولية الاجتماعية، لتجنب الفوضى التي قد تنجم عن الانفتاح اللامحدود.

10. حرية الإعلام بين الانفتاح والفوضى

تتسم حرية الإعلام الرقمية بكونها فضاءً مفتوحًا يسمح بالتعبير عن الرأي ونشر المعلومات بحرية، وهو ما يعزز من التعددية والديمقراطية الإعلامية. ومع ذلك، يبرز الفرق الجوهري بين **الحرية الإعلامية** التي تعني التعبير المسؤول والمتوازن ضمن إطار من الضوابط الأخلاقية والقانونية، و**الانفلات الإعلامي** الذي يتحول فيه الفضاء إلى ميدان للفوضى وانتشار الأخبار الكاذبة، وخطاب الكراهية، والتحريض على العنف .(Habermas, 1989) إذ إن غياب الضوابط، سواء كانت قانونية أو أخلاقية، يفضي إلى تآكل الثقة في الإعلام ويهدد السلام الاجتماعي.

إن خطورة غياب الضوابط تكمن في السماح بنشر محتوى ضار أو مضلل بدون مساءلة، مما يفتح الباب أمام استغلال الفضاء الرقمي لأغراض سياسية أو اقتصادية ضيقة، ويعرض الأفراد والمجتمعات لمخاطر الانقسام والتمزق. لذا، فإن الحرية يجب أن تقترن بمسؤوليات واضحة تضمن احترام الحقوق والحريات الأخرى، مثل حق الخصوصية والكرامة، ما يتطلب وضع آليات تنظيمية متطورة تراعي خصوصية الإعلام الرقمي.(Schauer, 2015)

11. دور التربية الإعلامية الرقمية

تلعب التربية الإعلامية الرقمية دورًا جوهريًا في تحقيق هذا التوازن، من خلال بناء وعي نقدي لدى الجمهور يمكنه من التفاعل الإيجابي مع المحتوى الرقمي، وتمكينه من التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة.

أولًا، نشر ثقافة التحقق من المعلومات يُعدّ أحد الركائز الأساسية، حيث يجب تعليم المستخدمين مهارات البحث، والتقييم النقدي، واستخدام أدوات التحقق من صحة الأخبار، ما يساعد في الحد من تأثير التضليل الإعلامي ويعزز المشاركة المسؤولة.(Hobbs, 2017)

ثانيًا، توعية الجمهور بمخاطر المحتوى الإعلامي الرقمي وأثره على السلوك الفردي والاجتماعي تعد ضرورة ملحة، وذلك عبر حملات توعوية وبرامج تعليمية تهدف إلى تعزيز السلوك الرقمي الأخلاقي، وفهم آليات عمل المنصات الرقمية، ومخاطر الخصوصية .(Livingstone, 2014)

ثالثًا، إدماج التربية الإعلامية في المناهج التعليمية على مختلف المستويات يضمن تطوير جيل واعٍ قادر على التعامل بذكاء مع وسائل الإعلام الحديثة، ويؤسس لثقافة رقمية صحية ومستدامة. كما يمكن أن يشمل ذلك تدريب المعلمين وتطوير المواد التعليمية المتخصصة، لتمكين المؤسسات التعليمية من القيام بدورها بفعالية.(UNESCO, 2021) المعلومات.(Coombs, 2014)

12. آفاق تطوير الإعلام في البيئة الرقمية

مع استمرار التطور التكنولوجي المتسارع وتنامي أهمية الفضاء الرقمي كمنبر أساسي لنقل الأخبار والمعلومات، بات من الضروري التفكير في آفاق تطوير الإعلام الرقمي عبر مجموعة من المحاور التي تضمن استدامة حرية الإعلام مع تعزيز المسؤولية والضبط.

أولًا، **صياغة تشريعات ذكية** تُعدّ ضرورة ملحة لمواكبة المستجدات التقنية والتحديات التي تواجه حرية الإعلام الرقمية. هذه التشريعات يجب أن تكون مرنة وتراعي خصوصيات البيئة الرقمية، مع توفير آليات واضحة لحماية الحقوق والحريات، وفي الوقت ذاته وضع حدود لمنع الانتهاكات كالتحريض على العنف أو نشر الأخبار الكاذبة. كما يجب أن تستند هذه القوانين إلى مبادئ الشفافية والمساءلة، مع إشراك مختلف الأطراف المعنية في صياغتها لضمان توافقها مع القيم الديمقراطية.(Goldsmith & Wu, 2006)

ثانيًا، **دعم الإعلام المسؤول** يشمل توفير الموارد والتدريب للصحفيين والمؤسسات الإعلامية لتعزيز مهارات التحقق، والأخلاقيات المهنية، واستخدام التقنيات الحديثة بفعالية. كما يرتبط هذا الدعم بخلق بيئة عمل تتيح استقلالية الإعلام وتمنع التداخلات السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤثر على نزاهة المحتوى.(McQuail, 2010)

ثالثًا، **تنظيم المنصات الرقمية** يهدف إلى الحد من الاحتكار الرقمي وضمان التنافسية، إلى جانب فرض قواعد شفافة تتعلق بمراقبة المحتوى، ومعالجة ظواهر التضليل، وخطاب الكراهية، مع احترام حرية التعبير. ويُعتبر تطوير آليات تنظيمية لهذه المنصات ضمن إطار تشاركي بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ركيزة أساسية لتحقيق بيئة رقمية متوازنة ومستقرة.(Napoli, 2019)

رابعًا، **التعاون الدولي لحماية الفضاء الرقمي** أصبح أمرًا لا غنى عنه في ظل الطبيعة العابرة للحدود للإنترنت والمعلومات الرقمية. يستوجب ذلك التنسيق بين الدول لوضع سياسات موحدة، وتبادل الخبرات، وتعزيز القوانين ضد الجرائم الإلكترونية، وضمان احترام حقوق الإنسان في العالم الرقمي، بما يضمن فضاء إعلامي مفتوح وآمن للجميع.(UNESCO, 2018)

بذلك، تُشكّل هذه الآفاق إطارًا استراتيجيًا لتطوير الإعلام الرقمي يوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع، ويؤسس لبيئة إعلامية مستدامة وموثوقة في العصر الرقمي.

13. خاتمة:

في ظل الثورة الرقمية والتحولات الجذرية التي شهدها الحقل الإعلامي، تبرز أهمية إعادة صياغة مفهوم حرية الإعلام بما يتناسب مع خصائص البيئة الرقمية الجديدة. تكشفت خلال هذه الدراسة العديد من النتائج الجوهرية التي تؤكد أن حرية الإعلام في العصر الرقمي ليست مجرد حق مطلق، بل هي حرية مشروطة بمسؤوليات مهنية وأخلاقية وقانونية تحكمها معايير واضحة. فبينما توفر التكنولوجيا الرقمية منصات متعددة للتعبير وتوسع هامش حرية الرأي، فإنها في الوقت نفسه تفتح المجال أمام تحديات كبيرة مثل التضليل، وانتهاك الخصوصية، وانتشار خطاب الكراهية، مما يجعل التوازن بين الحرية والمسؤولية ضرورة ملحة للحفاظ على بيئة إعلامية صحية ومستقرة.

أظهرت الدراسة أن منظومة الالتزامات المهنية والأخلاقية والقانونية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية تعتبر الدعامة الأساسية لحماية حرية الإعلام الرقمي، من خلال ضمان دقة المعلومات، واحترام الخصوصية، وتعزيز النزاهة المهنية، إلى جانب تعزيز الوعي الرقمي لدى الجمهور. كما أن تطوير التشريعات الذكية وتنظيم المنصات الرقمية وتفعيل التعاون الدولي تمثل عناصر استراتيجية ضرورية لمواجهة مخاطر الفضاء الرقمي وتأمين استدامة الإعلام الحر والمسؤول.

في ضوء هذه النتائج، يُتوقع أن مستقبل حرية الإعلام في العصر الرقمي يعتمد على تبني مقاربات متوازنة تجمع بين الانفتاح الديمقراطي والضبط المؤسسي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة – كخوارزميات الذكاء الاصطناعي – في دعم التحقق والمصداقية، إلى جانب نشر ثقافة إعلامية رقمية واعية ومسؤولة. وهذا يتطلب تعاونًا فاعلًا بين الحكومات، والمؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني، والمستخدمين أنفسهم لبناء بيئة رقمية تتميز بالشفافية، والمصداقية، والاحترام المتبادل.

التوصيات والآفاق المستقبلية

أولًا: توصيات عملية

1. **تحديث القوانين الإعلامية** لتواكب مستجدات البيئة الرقمية، مع تبني تشريعات مرنة تراعي حرية التعبير وتفرض في الوقت ذاته ضوابط تحمي من التجاوزات.
2. **إدماج أخلاقيات الإعلام الرقمي** في المؤسسات التعليمية والإعلامية، مع تطوير مواثيق مهنية رقمية تلزم الإعلاميين بقواعد السلوك في الفضاء الرقمي.
3. **دعم الصحافة الاستقصائية** من خلال توفير الموارد والتدريب، كونها تساهم في تعزيز شفافية المؤسسات ورصد الانتهاكات في البيئة الرقمية.
4. **التكوين المستمر للإعلاميين** لتزويدهم بالمهارات التقنية والأخلاقية اللازمة لمواكبة التحولات الرقمية، وضمان جودة المحتوى المقدم.
5. **تعزيز منصّات التحقق** من الأخبار والمعلومات عبر التعاون بين المؤسسات الإعلامية والتقنية، لتقليل انتشار التضليل وحماية الجمهور.

ثانيًا: آفاق مستقبلية

1. **تطوير تشريعات خاصة بالإعلام الرقمي** تتعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي، وخصوصية البيانات، والجرائم الإلكترونية، مع ضمان الحقوق الأساسية.
2. **دمج الذكاء الاصطناعي في ضبط المحتوى** كأداة مساعدة للصحفيين والمنصات، تساهم في رصد وتحليل المحتوى بشكل فوري وفعّال.
3. **توسيع دور المجتمع المدني الرقمي** عبر تعزيز المبادرات الشعبية والتوعوية التي تشجع على استخدام مسؤول للفضاء الرقمي.
4. **بناء إعلام عربي رقمي مسؤول** يتبنى قيم المهنية والأخلاق، ويستفيد من التقنيات الحديثة لبناء فضاء إعلامي متوازن يعكس الهوية الثقافية ويخدم المصلحة العامة.

بهذه الرؤية المتكاملة، يمكن للعالم الرقمي أن يشهد إعلامًا حرًا ومبدعًا ومسؤولًا، يسهم في بناء مجتمعات واعية ومتحضرة قادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي بحكمة ورؤية مستقبلية.

14. قائمة المراجع:

- **أولا: باللغة العربية:**

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، 10 ديسمبر 1948، المادة (19).
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966، المادة (19).
3. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 1981.
4. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1950.
5. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، 2000.
6. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، الاتحاد الأوروبي، اللائحة رقم (679/2016)، الصادرة سنة 2016.

- **ثانيا: باللغة الأجنبية**

1. Allan, Stuart. (2013). Citizen Witnessing: Revisioning Journalism in Times of Crisis. Polity Press.

2. Balkin, Jack M. (2018). Free Speech in the Algorithmic Society: Big Data, Private Governance, and New School Speech Regulation. UC Davis Law Review.
3. Castells, Manuel. (2010). The Rise of the Network Society. 2nd ed. Wiley-Blackwell.
4. Chesney, Robert & Citron, Danielle Keats. (2019). Deep Fakes: A Looming Challenge for Privacy, Democracy, and National Security. California Law Review.
5. Citron, Danielle Keats. (2014). Hate Crimes in Cyberspace. Harvard University Press.
6. Coombs, W. Timothy. (2014). Ongoing Crisis Communication: Planning, Managing, and Responding. Sage Publications.
7. Deibert, Ronald J. (2013). Black Code: Surveillance, Privacy, and the Dark Side of the Internet. Signal.
8. Derakhshan, Hossein & Wardle, Claire. (2017). Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making. Council of Europe.
9. Deuze, Mark. (2019). Media Work. Polity Press.
10. Floridi, Luciano et al. (2018). AI4People—An Ethical Framework for a Good AI Society. Minds and Machines.
11. Gillespie, Tarleton. (2018). Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media. Yale University Press.
12. Goldsmith, Jack & Wu, Tim. (2006). Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World. Oxford University Press.
13. Habermas, Jürgen. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. MIT Press.
14. Hobbs, Renee. (2017). Create to Learn: Introduction to Digital Literacy. Wiley.
15. Iggers, Jeremy. (2014). Good News, Bad News: Journalism Ethics and the Public Interest. Routledge.
16. Jenkins, Henry. (2006). Convergence Culture: Where Old and New Media Collide. New York University Press.
17. Kuner, Christopher. (2017). Transborder Data Flows and Data Privacy Law. Oxford University Press.
18. Livingstone, Sonia. (2014). Developing Social Media Literacy. London School of Economics.
19. MacKinnon, Rebecca. (2012). Consent of the Networked: The Worldwide Struggle for Internet Freedom. Basic Books.
20. McQuail, Denis. (2010). McQuail's Mass Communication Theory. 6th ed. Sage Publications.
21. Napoli, Philip M. (2019). Social Media and the Public Interest: Media Regulation in the Disinformation Age. Columbia University Press.
22. Pavlik, John V. (2001). Journalism and New Media. Columbia University Press.
23. Pavlik, John V. (2013). Innovation and the Future of Journalism. Digital Journalism.
24. Rosenstiel, Tom & Kovach, Bill. (2014). The Elements of Journalism. 3rd ed. Three Rivers Press.
25. Samuelson, Pamela. (2016). Challenges in Mapping the Public Domain. Duke Law Journal.
26. Schauer, Frederick. (2015). The Boundaries of the First Amendment. Oxford University Press.
27. Silverman, Craig. (2015). Verification Handbook. European Journalism Centre.
28. Singer, Jane B. (2010). Norms and the Network: Journalistic Ethics in a Shared Media Space. In The Handbook of Mass Media Ethics. Routledge.
29. Srnicek, Nick. (2017). Platform Capitalism. Polity Press.
30. UNESCO. (2018). World Trends in Freedom of Expression and Media Development. UNESCO.
31. UNESCO. (2021). Media and Information Literate Citizens: Think Critically, Click Wisely. UNESCO.
32. Wall, David S. (2017). Cybercrime: The Transformation of Crime in the Information Age. Polity Press.
33. Wardle, Claire & Derakhshan, Hossein. (2017). Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making. Council of Europe.